



الجمهورية العربية السورية
وزارة الإدارة المحلية والبيئة

فاكس عاجل

الرقم : ٢٦٦٤ / ي / ت / ١
التاريخ : ٢٥ / ١٠ / ٢٠١٧

السيد محافظ
رئيس المكتب التنفيذي

نرفق ريباً كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١/١٣١١٣ تاريخ ١٨/١٠/٢٠١٧ المرفق به التوصيات العامة التي تم الاتفاق عليها بموجب مناقشات المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٨ يرجى الاطلاع والتصميم على الجهات التابعة لكم ليصار إلى التقيد بمضمونها

وزير الإدارة المحلية والبيئة
المهندس حسين مخلوف

٢٥ / ١٠ / ٢٠١٧

إلى الجهات التابعة في محافظة حمص
للاطلاع والتقيد بمضمونه

الرقم : ٢٦٦٤ / ي / ت / ١
تاريخ : ٢٥ / ١٠ / ٢٠١٧

محافظ حمص
طلال انبرازي

صورة إلى :

- السيد رئيس مجلس المحافظة : يرجى الاطلاع .
- السيد نائب رئيس المكتب التنفيذي : يرجى الاطلاع .
- أمين عام المحافظة .
- مديرية الشؤون الإدارية (دشؤون العاملين).
- مديرية (الرقابة الداخلية-القانونية-المالية والمحاسبة - التنمية الإدارية-المعلوماتية : للنشر على الموقع الرسمي للمحافظة).
- المصنف .

الجمهورية العربية السورية
رئاسة مجلس الوزراء

الرقم: ١/١٢١١٢

التاريخ: ١٨/١٠/٢٠١٧



السيد سادة الوزير
- المكتب
- المتابعة

وزارة الإدارة المحلية والبيئة
الديوان العام
الرقم:
التاريخ: ١٩/١٠/٢٠١٧

السيد وزير الإدارة المحلية والبيئة

وزير الإدارة المحلية والبيئة
المهندس حسين مخلوف

المكتب من تاريخ ١٨/١٠/٢٠١٧

استناداً إلى توصيات المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بإقرار الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٨ الواردة في محضر الاجتماع رقم ١/١٢٩٦٣ تاريخ ١٥/١٠/٢٠١٧، المصدق من قبلنا. نرفق لكم التوصيات العامة التي تم الاتفاق عليها بموجب مناقشات المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٨.

المرجو الإطلاع والتعميم على كافة الجهات العامة التابعة لوزارتكم ليصار إلى التقيد بمضمونها.

رئيس مجلس الوزراء

المهندس عماد خميس

أولاً: السيد
المهندس عماد خميس
١/١٢٥

التوصيات العامة التي تم الاتفاق عليها بموجب مناقشات المجلس الأعلى للتخطيط
الاقتصادي والاجتماعي للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٨

١. الحد من الهدر في الإنفاق الحكومي بكافة أشكاله واستكمال إنجاز المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية المهمة.

٢. عدم رفع أي طلبات إلى رئاسة مجلس الوزراء لإضافة اعتمادات أو إجراء مناقشات للمشاريع الاستثمارية في موازنة عام ٢٠١٨ إلا لحالات محددة تستدعي ذلك، وبعد بيان رأي وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي.

٣. عدم رفع أي طلبات إلى رئاسة مجلس الوزراء لتعديل برنامج مادي ضمن المشاريع الاستثمارية في موازنة عام ٢٠١٨ إلا لحالات محددة تستدعي ذلك، وبعد بيان رأي هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

٤. عدم رفع طلبات لإدراج مشاريع جديدة ضمن المشاريع الاستثمارية إلى رئاسة مجلس الوزراء إلا لحالات محددة تستدعي ذلك، وبعد بيان رأي وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي.

٥. التركيز على الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة وعدم اعتماد أي مشروع جديد لاحقاً دون وجود دراسة جدوى مدققة أصولاً، واعتبار الجهة العامة مسؤولة فنياً عن الدراسات المقدمة وأولوية المشروع بالتنسيق مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

٦. الطلب من الوزارات والجهات العامة التابعة لها موافاة لجنة أولويات القطع في رئاسة مجلس الوزراء بجداؤل تتضمن حاجتها من القطع الأجنبي لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية في عام ٢٠١٨ وذلك بشكل ربعي، وبناء عليه تقوم لجنة أولويات القطع بوضع جدول يتضمن خطة تمويل المشاريع الاستثمارية من القطع الأجنبي مرتبة حسب الأولويات.

٧. الطلب من كافة الوزارات والجهات العامة التابعة لها البدء فوراً بإعداد دفاآر الشروط الفنية لمشاريعها الموافق عليها في اجتماعات المجلس الأعلى للتخطيط لعام ٢٠١٨ تمهيداً للإعلان عنها مباشرة بعد إقرار الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٨.

٨. الطلب من كافة الوزارات والجهات العامة التابعة لها والتي تجء نفسها غير قادرة على تنفيذ عدد من مشاريعها الاستثمارية أن تعرض ذلك في الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للتخطيط المزمع عقده في الشهر الثاني من العام القادم مع أسباب عدم القدرة على التنفيذ ليصار إلى نقل الاعتمادات الخاصة لهذه المشاريع إلى وزارة أخرى أو جهة عامة أخرى تتبع لنفس الوزارة.

٩. تكليف السيد وزير المالية والسيد حاكم مصيرف سورية المركزي بموافاة السيد رئيس مجلس الوزراء بشكل ربعي بحجم التمويل المتاح بشكل تقديري لموازنة عام ٢٠١٨ (من الليرة السورية والقطع الأجنبي) وفقاً للإيرادات المتحققة لهذا العام إلى تاريخه ومقدار التحويلات المالية بالقطع الأجنبي.

١٠. الطلب من الوزارات موافاة هيئة التخطيط والتعاون الدولي بقيمة الاستثمارات الخاصة المتوقعة خلال عام ٢٠١٨ (موارد خارجية - إعانات - هبات - منح) المقدمة من المنظمات الدولية أو الدول الصديقة أو من المجتمع الأهلي والتي سيتم من خلالها تمويل تنفيذ مشاريع واردة في خطة هذه الوزارات للعام القادم.
١١. تتم تنفيذ مشاريع الأتمتة المختلفة الواردة في موازنات الوزارات بإشراف وزارة الاتصالات والتقانة وبالتسيق مع الوزارة المعنية ووزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي.
١٢. يتم تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة الواردة في موازنات الوزارات بالتسيق مع المركز الوطني لبحوث الطاقة في وزارة الكهرباء.
١٣. السماح للوزارات والجهات التابعة لها بتنفيذ دورات تدريبية داخلية نوعية مأجورة بعد أخذ موافقة رئيس مجلس الوزراء.
١٤. الطلب من الوزارات والجهات العامة موافاة هيئة التخطيط والتعاون الدولي بتبع التنفيذ المالي والمادي لخطتها خلال عام ٢٠١٨ بشكل ربعي وبالوقت المحدد وذلك وفق الجداول المعهمة سابقاً.
١٥. الموافقة من حيث المبدأ على رفع سقف صلاحية تصديق العقود الخاصة بمشاريع موازنة عام ٢٠١٨ من الوزير المختص بحيث تصبح كما يلي: ٤٠٠ مليون ليرة سورية للإنفاق الاستثماري و ١٥٠ مليون للإنفاق الجاري. وتكلف وزارة المالية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل القانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٣ وفق ما ورد أعلاه.
١٦. التأكيد على الجهات الدارسة للمشاريع الإنشائية للجهات العامة بأن تكون الدراسات دقيقة وخاصة فيما يتعلق بالكميات والأسعار لكي لا تضطر الجهات العامة إلى إبرام سلاحي عقود.